

# سابتكو SAPTCO

الشركة السعودية للنقل الجماعي

## الملف الصحفي NEWSPAPER FILE

حلول النقل المتكامل  
Integrated Transport Solutions



اليوم : الاربعاء 25 / 5 / 2016م

## المحتوى

<p><u>تنظيم عمل مركبات الأجرة الأجنبية للمنشآت والأفراد</u></p>	
<p><u>القطارات في بحار الرمال</u></p>	
<p><u>ورشة عمل لمناقشة مستجدات مشروع النقل العام بحاضرة الدمام والقطيف</u></p>	
<p><u>لائحته صدرت منذ 40 عاماً.. والتستر التجاري %تجاوز الـ50</u> <u>رئيس لجنة النقل البري لـ«الرياض»: 120</u> <u>مليار ريال تستثمرها 4658 منشأة في القطاع</u></p>	

## تنظيم عمل مركبات الأجرة الأجنبية للمنشآت والأفراد



أصدرت وزارة النقل أول من أمس، قراراً يتضمن إعادة ترتيب وسائل النقل العام والخاص في المملكة، بوضع معايير تخص المستثمرين الأجانب، وتحديد عمر مركباتهم التي يزاولون بها مهنة إيصال الركاب، في ظل عدم وجود مستثمرين أجانب في المملكة في هذا المجال من الأساس.

وتضمن القرار منع دخول نوعين من السيارات إلى المملكة، الأول سيارات الأجرة الأجنبية التي يزيد عمرها عن 6 سنوات من سنة الصنع، والثاني حافلات النقل الأجنبية التي يزيد عمرها عن 10 سنوات من سنة الصنع. وأكدت الوزارة لـ"الوطن" وجود إيضاح يتبع هذا القرار، سيصدر قريباً.

غياب	النقل	الأجنبي
قال رئيس اللجنة الوطنية للنقل البري في مجلس الغرف السعودية، بندر الجابري، إن هذا القرار موجود في السابق، وربما عادت الوزارة إلى تفعيله من جديد في الوقت الحالي، وكشف عن عدم وجود أجرة أجنبية تعمل في المملكة.	مشيراً إلى أن الحافلات التي تأتي في أوقات العمرة والحج هي موسمية. وأن سيارات الأجرة الأجنبية ممنوعة من العمل لدينا، وأنه من المفترض أن لا تعمل في السوق مركبة عمرها يتجاوز 10 سنوات من سنة الصنع.	

مرحلة	تطبيق	القرار
أقر وكيل وزارة النقل للطرق المتحدث الرسمي للوزارة، المهندس هنلول الهذلول، بوجود القرار منذ السابق. وأكد لـ"الوطن" أنه يجري حالياً العمل على تطبيقه، دون تحديد الوقت.	وقال إنه في حال عدم الالتزام أو التقيد بهذا القرار من الشركات الأجنبية يوجد لدى الوزارة لائحة عقوبات، وأضاف: "هذه المركبات لن يسمح بدخولها على الإطلاق إلى المملكة."	

## القطارات في بحار الرمال

سنواجه معضلة كبيرة في المرحلة القادمة، بعد أن نتوسع في إنشاء السكك الحديدية وتعدد قطارات الركاب والبضائع وفتح المزيد من الموانئ الجافة على طول مسارات القطارات في الرياض وسدير والدمام وجدة والمحطات الأخرى، هي مشكلة بحار الرمال التي ستغوص فيها سكك القطارات التي تعمل ما بين مدن منطقة: الرياض والشرقية والقصيم وحائل والجوف والحدود الشمالية. كان بإمكاننا تخفيف المشكلة لو استمرينا بما تم البدء به في الستينات الميلادية عندما تم تنفيذ استزراع الأشجار الصحراوية لمنع زحف الرمال على الطرق والمدن بزراعة شجر الأثل والنخيل والسدر والكين وغيرها قيل أن يتوقف المشروع وتزحف الرمال من تجمعاتها السابقة لتحديث لها مكونات جديدة وامتدادات خنقت به المدن والطرق البرية.

كشف مؤخرا الرئيس العام للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية د. رميح الرميح لوسائل الإعلام بقوله: النقل عبر الخطوط الحديدية يواجه عدة تحديات منها المشكلات البيئية مثل تراكم الرمال والجمال السائبة. مذكره بالرميح هي المشكلة التي تواجه انتشار وتعدد القطارات، فالرمال تغطي مساحات كبيرة من أراضي السعودية تبلغ نحو (635) ألف كيلو متر مربع تمثل (33) بالمئة من مساحة السعودية التي تبلغ مليوني كيلو متر مربع تقريبا، وتعد رمال:

الربع الخالي.

النفود الكبير.

رمال الدهناء.

رمال الجافورة.

أكبر التجمعات الرملية حيث تشكل (90) بالمئة من مجموع التجمعات الرملية في المملكة، وهذه الرمال تقع في الغطاء الرسوبي - الرصيف العربي - في شرقي المملكة، الذي يمثل ثلثي مساحتها، وفي هذا الحيز يجري عمل تمديد سكك الحديد، حيث يوجد شرقي المملكة وجنوبها الربع الخالي ورمال الجافورة، وفي الوسط قوس الدهناء، وفي الشمال النفود الكبير، وبهذه الصورة يقع الربع الخالي جنوب المنطقة الشرقية، ورمال الجافورة والبيضاء هي الحاجز الغربي لمدن الشرقية وعلى طول الموانئ والساحل الشرقي، أما النفود الكبير فإنه يقع شمالي حائل وجنوبي الجوف



ويشكل قوس الدهناء الحاجز الرملي الذي يفصل مابين مدن منطقة الرياض والقصيم وحائل وبين مدن المنطقة الشرقية ومدن منطقة الحدود الشمالية.

يضاف للرمال الأربعة الكبار تجمعات رملية هي: عروق المظهر شرقي القصيم وحائل، نفود الثويرات شمالي الزلفي وشرقي القصيم، عريق البلدان شمالي الغاط، نفود السر شرقي عُنيزة، نفود الغميس وسط بريدة، وهذه التجمعات الفرعية تخترقها أيضا سكك القطار قطار الجنوب الشمال الذي سيعمل قريبا، وقطار الدمام المباشر الذي أعلن عنه، وقطار الرياض الأحساء.

زحف الرمال أضاف كلفة مالية حملت على المشروعات الجديدة، و تأخرنا عن أي عمل تجاه الرمال سيزيد من خسائرننا، فالأجدر تحويلها إلى طاقة إيجابية بدلا من تعريفها بالطاقة السلبية.

## ورشة عمل لمناقشة مستجدات مشروع النقل العام بحاضرة الدمام والقطيف

ناقش م. فهد بن محمد الجبير أمين المنطقة الشرقية، أمس ورشة عمل لمناقشة مستجدات مشروع النقل العام بحضور وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط المهندس عبدالله الجربوع، ورئيس هيئة النقل العام د. عبدالعزيز العوهلي ووكيل الأمين المساعد للتعمير والمشروعات م. فيصل بن عبدالله الثاني ورئيس بلدية محافظة الخبر م. عصام الملا ومدير إدارة النقل العام في أمانة المنطقة الشرقية م. عماد الصحن وعدد من المستشارين المتعاقدين مع الوزارة.

وأوضح م. عماد بن جاسم الصحن مدير عام إدارة النقل العام في أمانة المنطقة الشرقية، أن ورشة العمل التي عقدت تأتي استكمالاً للاجتماعات وورش العمل التي أقيمت سابقاً؛ حيث تم في الاجتماع الاطلاع على مكونات المرحلة الأولى للنقل العام.

وأضاف مدير إدارة النقل العام في أمانة المنطقة الشرقية أن المشروع يتكون من خط سكك حديد خفيفة وخطوط حافلات سريعة إضافة إلى شبكة خطوط حافلات تغذية وقد تم تحديد المسارات بدقة لخطوط السكك الحديدية الخفيفة والحافلات السريعة ومواقع المحطات وإعادة تنظيم حركة المرور ومواقف السيارات حول الخطوط والتكامل الحضري وتنسيق الموقع.

وبين م. الصحن أن المخطط العام لمشروع النقل العام لحاضرة الدمام ومحافظة القطيف من خلال الخطوط الرئيسية للقطارات الخفيفة والباصات السريعة يمر عبر محاور شبكة الطرق والشوارع الرئيسية والمناطق المركزية والمهمة في المدن وذلك بحسب الدراسات المعدة للشبكة العامة للنقل العام، كما أن المخطط العام لمسارات القطارات الخفيفة والباصات السريعة المعتمد راعى أن تكون المسارات عبر الطرق والشوارع الرئيسية القائمة وفي مراحل التصميم النهائي للمسارات يتم تحديد متطلبات تنفيذ هذه الخطوط ضمن هذه الشوارع ومتطلبات تنفيذ المحطات الرئيسية والفرعية ومدى احتياجها للتوسعة أو لنزع بعض الملكيات.

## لائحته صدرت منذ 40 عاماً.. والتستر التجاري تجاوز الـ50%

### رئيس لجنة النقل البري لـ«الرياض»: 120 مليار ريال تستثمرها 4658 منشأة في القطاع

أكثر من 730 ألف شاحنة وحافلة تجوب طرق المملكة بحسب الإحصائية التي أعلن عنها منتدى النقل البري الذي عقد في غرفة الشرقية مؤخراً، إضافة إلى النقل المدرسي الذي قُدر بـ 24 ألف حافلة تنقل 1.2 مليون طالب وطالبة يومياً، كل هذه الشاحنات والحافلات تعمل في قطاع النقل البري الذي يعد واحداً من أكبر قطاعات النقل البري على مستوى الشرق الأوسط، وذلك بحكم حجم اقتصاد المملكة الذي يتنامى يوماً بعد آخر.

وعلى الرغم من حجم القطاع الكبير وحجم الاهتمام الذي يلقاه من الجهات ذات العلاقة إلا أنه يفتقد لبعض الإجراءات التنظيمية التي تشكل عقبات قد تحد من تطور القطاع؛ حيث أوصى منتدى النقل البري الذي رعاه أمير المنطقة الشرقية الأسبوع الماضي، بضرورة إعادة النظر في لائحة القطاع التنظيمية التي لم يطرأ عليها أي تغيير منذ صدور ما يقارب الأربعين عاماً وبالتحديد في العام 1977م على الرغم من المتغيرات الكبيرة التي مر بها هذا القطاع الهام، كما حثت التوصيات على ضرورة إجبار المستثمرين بتحديث أسطولاتهم التي تعمل في السوق حفاظاً على معايير السلامة والأمان لمرتادي الطرق خصوصاً وأن الكثير من الناقلات التي تعمل في السوق مستوردة من دول أخرجتها من الخدمة مثل الناقلات التي تستورد من تركيا، إضافة إلى أهمية البدء في استخدام التطبيقات الحديثة مثل GPS وغيرها من الوسائل التي من شأنها القضاء على التكدس والزحام وتحديد أماكن الناقلات وتحركاتها.

من جهته قال بندر الجابري رئيس اللجنة الوطنية للنقل البري بمجلس الغرف السعودية ورئيس لجنة النقل البري بغرفة الشرقية لـ "الرياض" إن الوقت أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى للنظر في قضية التستر التي يعاني منها السوق حالياً، مبيناً أن حجم التستر التجاري في قطاع النقل البري الذي يعمل فيه 4658 ترخيصاً ومنشأة يتجاوز نسبة 50% مع التحفظ ودون مبالغة وبالأخص فيما يعرف بالنقل الثقيل، مشدداً على الانعكاسات السلبية التي يعاني منها المستثمرون والمؤسسات جراء ذلك؛ حيث إن العمالة الوافدة في هذا المجال تعمل دون أن تترتب عليها التزامات في استئجار مواقع أو تحمل تكاليف مثلما يتحمل المستثمر النظامي، مطالباً بوقف حازمة من الجهات المعنية لما لقطاع النقل البري من أهمية، مبيناً أن مساهمة قطاع النقل بالنتائج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى 6% في العام 2014 بحسب الإحصائيات الرسمية وأن هناك توقعات أن يصل حجم المساهمة إلى 10% مع انطلاق رؤية المملكة 2030 خصوصاً وأن حجم النمو فيه يصل إلى 20% سنوياً باستثمارات تقدر بـ 120 مليار ريال.

وأضاف الجابري أنهم كرجال أعمال ومستثمرين متفائلون جداً بوزير النقل سليمان الحمدان وقدرته على إعادة هيكلة سوق النقل البري الذي يحتاج إلى الكثير من القرارات والتي لن تأتي إلا بتضافر الجهود بين الوزارات المعنية والمستثمرين خصوصاً وأن قطاع النقل البري يسهم في نقل 630 مليون طن وزني سنوياً، وزاد: من تلك القرارات التي يفتقدها القطاع زيادة عدد وكفاءة الموازين على الطرق السريعة، وتوفير مناطق للناقلين سواء خدمية أو مواقع لحجز المركبات في الأوقات المحظورة، وتحسين إجراءات المنافذ والموانئ وإيجاد آلية لإعادة تسعير التأمين إضافة إلى توطيد الوظائف الإشرافية مبدئياً؛ حيث إن هذا القطاع يحوي الكثير من الوظائف التي تتناسب كبيئة عمل للسعوديين وتحقق طموحاتهم.